



Distr.  
GENERAL

A/33/7/Add.1  
20 July 1978  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

UN  
JUL 25



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون  
البند ١٠١ من القائمة الاولى \*

### الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩

التقديرات المنقحة الواردة في الباب ٢٢ با\* - ١ : ادارة الشؤون المالية ، والباب ٢٥ : الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين وباب الايرادات ١ : الايرادات الاتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين

### التقرير الثاني للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

- ١ - في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، قدم الامين العام الى الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والثلاثين ، تقديرات منقحة تحت البابين ٢٢ و ٢٥ وباب الايرادات ١ ( A/C.5/32/66 ) . واحاطت الجمعية العامة علما ، في جلستها العامة ١١٠ المعقودة في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، بمقرر اللجنة الخامسة ( A/32/490 ، الفقرة ٢٥٥ ) القاضي بارجاء النظر في تقرير الامين العام الى الدورة الثالثة والثلاثين ، على ان ينظر في هذا التقرير على سبيل الاولوية .
- ٢ - والتقديرات المنقحة تشمل طلبا باعتماد وظائف وخبراء استشاريين اضافيين لادارة الشؤون المالية كما يتسنى للامين العام اتخاذ الاجراءات بشأن اقتراحين تقدم بهما مجلس مراجعي الحسابات في اطار تقييمه العام لنظم الادارة والرقابة المالية في المنظمة . ويقدر الامين العام ، في تقريره A/C.5/32/66 ، التكاليف ذات الصلة اللازمة في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ بمبلغ ٢٠٠ ٣٩٨ دولار تحت الباب ٢٢ وبمبلغ ٨٠٠ ٥٤ دولار تحت الباب ٢٥ ويقابل هذا المبلغ الاخير زيادة بنفس القدر تحت باب الايرادات ١ .
- ٣ - وأول الاقتراحين المشار اليهما في الفقرة السابقة يدعو الى " أن يكون في ادارة الشؤون المالية

موظف مالي كبير ، يكون مسؤولا امام المراقب المالي ، ويكون متفرغا ولديه المناسب من المهارات والمعرفة والمسؤوليات والسلطة والخبرة والموظفين اللازمين ، لاستحداث نظم الادارة والرقابة المالية وتصميمها وتشغيلها وتقييمها " ( A/C.5/32/66 ، الفقرة ٢ ) .

٤ - ويذكر الامين العام ايضا في تقريره انه :

" لا يوجد حاليا فريق واحد او فرد واحد في الادارة ، باستثناء المراقب المالي ونائب المراقب المالي ، يملك مسؤولية ضمان كون نظم الادارة والرقابة المالية في الامم المتحدة فعالة ، وموثوقة واقتصادية قدر الامكان " ( A/C.5/32/66 ، الفقرة ٤ ) .

وعلاجا لهذه الحالة ، فان الامين العام يقترح في الفقرتين ٥ و ٦ من تقريره انشاء وحدة جديدة في اطار ادارة الشؤون المالية ، كما يطلب في الفقرة ٨ انشاء ست وظائف اضافية ( وظيفة واحدة برتبة مد - ١ ووظيفة واحدة برتبة ف - ٥ ووظيفة واحدة برتبة ف - ٣ وثلاث وظائف برتبة ع - ٤ / ٣ ) لامداد هذه الوحدة بالموظفين .

٥ - واللجنة الاستشارية تلاحظ من تقرير الامين العام ان " تركيز الفريق المقترح ينبغي ان ينصب على تقديم المساعدة الى المراقب المالي في تبوء القيادة في اعمال استحداث وتشغيل وتقييم جميع نظم الادارة والرقابة المالية في الامم المتحدة " . وترى اللجنة ان اول ما ينبغي الاضطلاع به من مهام هو القيام ، على سبيل الاولوية ، بتحديد اى النظم بحاجة الى استحداث ، اما المهام المشار اليها اعلاه فلا يمكن النظر اليها باعتبارها مهام ذات طابع مستمر . واما فيما يتعلق بمسألة التقييم فمن رأى اللجنة انه يتعين الاستعانة بالخبرة الفنية المتاحة بالفعل في الامانة العامة على ان يعبري استكمالها من آن لآخر بالمساعدة المؤقتة . لذلك فان اللجنة الاستشارية توصي ، ان لا يفرغ عن بالها هذا الامر ، باعتماد وظيفة واحد برتبة مد - ١ ووظيفة برتبة ف - ٣ ، ووظيفة واحدة برتبة ع - ٤ / ٣ في هذه المرحلة لعام ١٩٧٩ على اساس المساعدة المؤقتة . وتبلغ الاحتياجات ذات الصلة من الميزانية ما مقداره ١٠٥ . . . . دولار تحت الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ و ٢٩٤٠٠ دولار تحت الباب ٢٥ على ان يقابل هذا المبلغ زيادة بنفس القدر تحت باب الإيرادات ١ . فاذا ما نشأت حاجة لموارد اضافية فسيكون بوسع اللجنة الاستشارية ان تنظر في تلك الموارد في اطار فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ او فترات السنتين المقبلة .

٦ - اما الاقتراح الاخر الذي تقدم به مجلس مراجعي الحسابات والذي يرد عليه الامين العام في تقريره فيتمثل في ضرورة اعداد دليل مالي شامل يعرض سياسات الادارة والرقابة المالية للامم المتحدة ومسؤولياتها واجراءاتها . وتحقيقا لهذا الغرض ، فانه يطلب رصد اعتماد اضافي قدره ١٥٠ . . . . دولار لخدمات الخبراء الاستشاريين خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ( A/C.5/32/66 ، الفقرة ١٢ ) وابلغت اللجنة الاستشارية ان هذا التقدير يغطي تكلفة توظيف ثلاثة من الخبراء الاستشاريين لمدة سنتين .

٧ - واللجنة الاستشارية تسلم بأن ثمة حاجة لوجود دليل مالي في الامم المتحدة وتوافق على ان

اعداد مثل هذا الدليل قد يتطلب مساعدة خبراء استشاريين خارجيين . على ان اللجنة الاستشارية ترى ان الامر لا يتطلب الا خبيرين استشاريين (بدلا من الثلاثة ) الذين طلبهم الامين العام ) لفترة ١٢ شهرا في عام ١٩٧٩ .

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية ان الاعتمادات المرصودة لادارة الشؤون المالية لفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، على النحو الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، لا تتضمن اعتمادا للخبراء الاستشاريين .

٩ - واللجنة لا يفرب عن بالها ان الجمعية العامة قد رجحت من الامين العام في القرار ٣٢/٢٠٩ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ " ان يضمن عدم تقديم تقديرات تكميلية للانفاق على الخبراء والخبراء الاستشاريين اثناء فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ " بيد ان القرار قيد النظر اعتمد في ذات الجلسة التي احاطت فيها الجمعية العامة علما بمقرر اللجنة الخامسة بارجاء النظر في تقرير الامين العام ( A/C.5/32/66 ) ، على ان تنظر فيه الجمعية العامة ، على سبيل الاولوية ، في دورتها الثالثة والثلاثين ( انظر الفقرة ١ أعلاه ) .

١٠ - واذا رغبت الجمعية العامة في ان تضع استثناء للقرار ٣٢/٢٠٩ ، فان اللجنة الاستثنائية توصي باعتماد مبلغ . . . . ٥٠ دولار لخدمات الخبراء الاستشاريين في عام ١٩٧٩ تحت الباب ٢٢ باء من الميزانية البرنامجية .

١١ - وسيترتب على توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرتين ٥ و ١٠ أعلاه ، في حالة موافقة الجمعية العامة عليها ، احتياجات اضافية قدرها . . . . ١٥٥ دولار تحت الباب ٢٢ . وتبلغ الاحتياجات الاضافية ذات الصلة اللازمة تحت الباب ٢٥ ( الاقطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين ) ما مقداره . . . ٢٩٤ دولار ، يقابله زيادة بنفس القدر في الايرادات تحت باب الايرادات ١ .

— — — — —